(ب) معارضة الحكومات القائمة (تدهور السلطة): توتر بسبب الضغط السياسي؛ هجومات متفرقة على الحكومة (تخريب أو أرهاب)؛ عصيان مسلّح (بسب الانقسامات العرقية والعقائدية)؛ حرب أهلية، أو غياب سلطة الدولة، أو مراقبتها.

(ج) تغيّر سياسة الحكومات القائمة (التوجه ضد سياسة الولايات المتحدة، أو مصالحها): الشؤون الاقتصادية المتعلقة بأسعار النفط ومستوى انتاجه؛ سلاح النفط (استخدام النفط سياسياً للتأثير في سياسة الولايات المتحدة، أو تغييرها).

وتنظر الولايات المتحدة الى الاضطرابات الداخلية في الجزيرة بين دولها، أو في الدولة الواحدة، على انها توفر للاتحاد السوفياتي السبيل الى التدخل، أو الى النفوذ، أو الى تأسيس موطىء قدم. ويتخذ هذا التدخل شكلاً غير مباشر، غالباً ما يتم من طريق دولة صديقة من المنطقة ذاتها. ويتراوح الرد الاميركي بين دعم اقتصادي، أو تقني، أو سياسي، أو أمني، أو تقديم مساعدات خاصة بالتدريب والامن، أو دعم بواسطة طرف ثالث، وبين استخدام القوة العسكرية استخداماً مباشراً محدوداً، حسبما تدعو اليه الحاجة[١٦].

وتتحسب الادارة الاميركية من ان تقع المواجهة في شرق الجزيرة بواسطة اطراف ثالثة. وهنا يرد ذكر اثيوبيا واليمن الديمقراطية[١٧]. ويجرى تصوير الوضع وكأن كماشة سوفياتية، أو مؤيدة للاتحاد السوفياتي، تتوضع قواتها في أفغانستان (التي لا تبعد أكثر من ٥٠٠ ميل عن الخليج) وتمسك ببعض الممرات البحرية الهامة القريبة من الخليج.

وفي نظر الولايات المتحدة، أصبحت طائرات الاتحاد السوفياتي رابضة في محيط الخليج؛ وغدت قاذفاته قادرة على التمتع بالتحرك القتالي، اذا شاءت ان تضرب منشآت النفط في الخليج، أو القوات البحرية الاميركية في المحيط الهندي.

وترى لجنة من الخبراء أوفدها الكونغرس الى المنطقة، «ان المخطط السوفياتي المتعلق بنفط الخليج الفارسي يستند الى امكانيتين: ١ ـ تقليص الامدادات النفطية الى الغرب، من طريق اغلاق مضيق هرمز، أو من طريق التعرض لناقلات النفط؛ ٢ ـ التمكن من السيطرة الفعلية على المناطق المنتجة للنفط»، اضافة الى الخشية من دعم الاتحاد السوفياتي «للارهابيين والمجموعات الثورية التي تسعى الى قلب الحكومات الصديقة للولايات المتحدة». وتخشى اللجنة من أن تؤدي الخصومات والصراعات الاقليمية، وهي ذات جذور قبلية ودينية واثنية وتاريخية واقتصادية، اضافة الى العوامل السياسية، الى تقليص، أو قطع، تدفق نفط الخليج الى الغرب[١٨].

ثالثاً: مبادىء الرؤساء

تعتبر مبادىء الرؤساء في الولايات المتحدة توجيهات استراتيجية، على الدولة أن تأخذ بها، وتبني عليها خططها في مختلف المجالات، وبخاصة في الشؤون الخارجية، والدفاعية. وقد اقترنت اسماء بعض الرؤساء الاميركيين بمبادىء أعلنوها هدفت الى تطوير الاستراتيجية الاميركية بتأثير المتغيرات المستجدة. ويمكن القول ان تلك المبادىء لم تكن تمس ثوابت الاستراتيجية وأغراضها الكبرى، وانما كانت تتفاعل مع المتغيرات، وتغير الاساليب، وتطور الطرائق، وتخلق الوسائل، التي تؤدي الى تلك الاغراض.

من هذه الزاوية ننظر الى مبادىء الرؤساء. وأول ما نلاحظه فيها اشتراكها في مصطلح